



العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية - التشيلية 1952 - 1954 دراسة وثائقية تحليلية
أ.م.د. بشرى سكر خيون

قسم التاريخ

جامعة بغداد-كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية

Bushra.sukr@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

الملخص

يستعرض البحث تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتشيلي للمدة ما بين 1952 إلى 1954، مسلطاً الضوء على قضية النحاس بوصفها محوراً أساسياً في التفاعل بين البلدين. وتأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تشيلي، لا سيما خلال مدة حكم الرئيس كارلوس إيبانيز، على سير المفاوضات الثنائية، كما بين محاولات واشنطن استخدام أدواتها الاقتصادية، كالمساعدات والقروض، لضمان استمرار تدفق النحاس ومنع تقارب تشيلي مع الكتلة السوفيتية، بما يعكس تداخل المصالح الاقتصادية مع الحسابات الجيوسياسية في سياق الحرب الباردة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الأمريكية - التشيلية، السياسة الأمريكية الخارجية، الاستثمار الأجنبي، المساعدات الاقتصادية

**United States of America-Chilean Political and Economic Relations 1952-1954-
Analytical documentary study**

Assistant Professor Dr. Bushra Sukr Khayoun

Department of History

University of Baghdad - College of Education Ibn Rushd for Human Sciences

Bushra.sukr@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Abstract

This study examines the development of political and economic relations between the United States of America and Chile from 1952 to 1954, focusing on copper as a central issue in bilateral interactions. It explores the impact of Chile's internal political and economic crises—particularly during President Carlos Ibáñez's rule—on the course of negotiations, and highlights how Washington leveraged its economic tools, such as aid and loans, to ensure continued copper supply and prevent Santiago's alignment with the Soviet bloc, reflecting the intersection of economic interests and geopolitical considerations in the Cold War context.

Keywords: US-Chile relations, US foreign policy, Foreign investment, Economic aid

المقدمة

شهدت العلاقات الأمريكية - التشيلية في أوائل خمسينيات القرن العشرين تداخلاً معقداً بين الاقتصاد والسياسة، لا سيما في ظل ازدياد أهمية النحاس التشيلي كمورد استراتيجي في الصناعات الدفاعية الأمريكية. وتزامن ذلك مع حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في تشيلي، ما أضفى طابعاً شديداً الحساسية على المفاوضات الاقتصادية بين البلدين، ولاسيما تلك المتعلقة بأسعار النحاس وتنظيم استثمارات الشركات الأمريكية العاملة في



ذلك القطاع الحيوي. تكمن أهمية ذلك البحث في تسليط الضوء على البعد الاقتصادي للعلاقات الأمريكية – التشيلية، بوصفه أداة نفوذ سياسي خلال الحرب الباردة. إذ كشفت الوثائق الرسمية سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف صفقاتها الاقتصادية كوسيلة لاحتواء المد الشيوعي، مع ضمان مصالحها الاستراتيجية في الحصول على المواد الأولية، وهو ما يجعل التجربة التشيلية نموذجًا مهمًا لفهم السياسة الأمريكية في أمريكا الجنوبية خلال تلك الحقبة.

المبحث الأول: السياق الدولي والإقليمي للعلاقات الأمريكية – التشيلية

تقع تشيلي في الطرف الجنوبي من قارة أمريكا الجنوبية، وتعدّ من الدول النامية ذات الدخل المتوسط الأعلى، وتتميز باستقرارها السياسي، وعلى الرغم من إعلانها الاستقلال عن إسبانيا في عام 1810، فإنها لم تنل استقلالها الكامل إلا في عام 1818، وكانت تشيلي بحلول عام 1932، قد أرست دعائم نظام ديمقراطي انتخابي جماهيري، وقد تميّزت تلك المرحلة بسياسات يقودها رؤساء جمهورية انتهجوا نماذج تنموية لإدارة الدولة، مع التركيز على دمج الطبقات العاملة سياسيًا واجتماعيًا (Meyer, 2012, p. 1).

وفي ذلك السياق، اكتسبت العلاقات الأمريكية – التشيلية أهمية خاصة، ولا سيما في ظل توجه الولايات المتحدة الأمريكية لدعم النظم الديمقراطية في أمريكا الجنوبية خلال الحرب الباردة، وإن الإشارات إلى التحولات البنوية في المجتمع والسياسة التشيلية منذ ثلاثينيات القرن العشرين تُعدّ ضرورية لفهم الخلفية العامة للعلاقات الثنائية في مطلع الخمسينيات، إذ ساعدت تلك السياسات في بلورة مسار تنموي واجتماعي أثر بشكل مباشر في طبيعة التفاعلات مع الولايات المتحدة الأمريكية، سواء من حيث الدعم الاقتصادي أو التفاهات السياسية (Meyer, 2012, p. 2).

شهدت العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتشيلي بعد الحرب العالمية الثانية تحولًا استراتيجيًا، إذ سعت واشنطن إلى تعزيز تحالفاتها في أمريكا الجنوبية في مواجهة التوسع السوفيتي، وقد عملت على دعم الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا في المنطقة، ومنها حكومة الرئيس التشيلي غابرييل غونزاليس فيديلا (Gonzalez Videla 1946–1952)، بوصفها نموذجًا للاستقرار الديمقراطي، وكانت تلك المرحلة بداية تركيز واشنطن على استقطاب تشيلي ضمن مشروعها لمحاصرة الشيوعية في أمريكا الجنوبية (Schoultz, 1998, pp. 308–310).

في تلك المرحلة، لعبت الاعتبارات الإيديولوجية دورًا متعاظمًا في تشكيل طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتشيلي، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع انطلاق الحرب الباردة، أصبحت واشنطن تنظر بعين الريبة إلى أي مؤشرات على النفوذ الشيوعي في دول أمريكا الجنوبية، وعدته تهديدًا مباشرًا لنفوذها السياسي والاقتصادي في النصف الغربي من الكرة الأرضية، وخرقًا لمبدأ (الأمن الجماعي) وهو نظام دولي تقوم فيه الدول بحماية بعضها البعض، الذي سعت لتكريسه عبر منظمة الدول الأمريكية التي عرفت بانها منظمة دولية إقليمية تضم دول الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، وفي ذلك السياق، لم يكن الحزب الشيوعي التشيلي بمعزل عن تلك الحسابات، إذ نما حضوره بقوة داخل النقابات العمالية، وحقق نفوذًا ملحوظًا في أوساط العمال وموظفي الدولة، ما جعله أحد أبرز التنظيمات اليسارية في القارة (Leonard, 1984, p. 182).



أمام ذلك الواقع، مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها على الرئيس غابرييل غونزاليس فيديلا (Gabriel González Videla)، الذي كان في بدايات عهده متحالفًا مع الحزب الشيوعي ضمن جبهة انتخابية عريضة، غير أن ضغوط واشنطن، إلى جانب تصاعد الاستقطاب الإيديولوجي العالمي، دفعته إلى تغيير مساره السياسي، فأقر في عام 1948 ما عُرف بـ"قانون الدفاع الدستوري ضد الشيوعية"، الذي حظر بموجبه الحزب الشيوعي، وحدد نشاطه السياسي والنقابي، وفتح المجال أمام ملاحقة العديد من قياداته. وقد برّرت الحكومة ذلك التحول بأنه ضرورة لحماية الاستقرار الداخلي، إلا أن العديد من المراقبين رأوا فيه استجابة مباشرة للإملاءات الأمريكية الرامية إلى محاصرة الشيوعية في القارة اللاتينية (Leonard, 1984, p. 183).

شكّل القانون نقطة تحوّل حاسمة في العلاقات بين البلدين، إذ بات واضحًا أن واشنطن لن تكفي بالدعم الاقتصادي والعسكري، بل سعى أيضًا لفرض رؤيتها السياسية على شركائها، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة مناهضة الشيوعية، وانعكس ذلك التحول في اصطفاغ تشيلي بشكل متزايد ضمن المحور الأمريكي الغربي، وانعكس بوضوح أكبر في السياسات الاقتصادية والتجارية التي اتبعتها في العقود التالية، تحت مظلة التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية. (Leonard, 1984, p. 183)

ومن ناحية أخرى، شهدت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتشيلي خلال النصف الثاني من القرن العشرين تعقيدًا ملحوظًا، إذ سعى المسؤولون الأمريكيون، من كلا الحزبين، إلى ترسيخ النفوذ الأمريكي في تشيلي بوصفها حليفًا مهمًا في سياق الحرب الباردة. وقد تمحورت تلك المساعي، في جانب كبير منها، حول السياسات الاقتصادية التي اعتمدت كأداة رئيسية لتوجيه العلاقات الثنائية، إذ فضّلت الوسائل غير المباشرة للتأثير في الداخل التشيلي، وهي وسائل قد تكون أقل وضوحًا من التدخلات العسكرية، لكنها لا تقل خطورة (Esty, 2013, p. 6).

أما اقتصاديًا فقد اتجهت العلاقات نحو تعميق التعاون، لا سيما من خلال المساعدات التقنية والمالية التي قدمتها واشنطن لتحديث الاقتصاد التشيلي، وذلك وفق برنامج النقطة الرابعة الذي أطلقه الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry Truman) (1945 – 1953) عام 1949، وهدفت تلك المساعدات إلى دعم التنمية الاقتصادية ومنع تغلغل الشيوعية من خلال تحسين الظروف المعيشية، وقد لقي ذلك البرنامج ترحيبًا رسميًا في تشيلي لكنه لم يكن كافيًا لمعالجة التفاوتات الاقتصادية (Pike, 1995, p. 342).

وعلى المستوى التجاري، تصاعدت الأهمية الحيوية للنحاس بوصفه العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتشيلي خلال تلك المرحلة، إذ شكّل أكثر من (70%) من إجمالي الصادرات التشيلية، وكانت السوق الأمريكية تستوعب القسم الأكبر منها، مما جعل ذلك القطاع في موقع حيوي على خارطة العلاقات الثنائية، وقد عزز من ذلك الوضع الارتباط العضوي بين الاقتصاد التشيلي والشركات الأمريكية العملاقة، ولا سيما شركتي "أنكوندا لتعدين النحاس (Anaconda Copper Mining Company) و"كينيكوت" لتعدين النحاس (Kennecott Copper Corporation)، اللتين لم تقتصر سيطرتهما على عملية استخراج وتصدير النحاس فحسب، بل امتد نفوذهما ليشمل البنية التحتية المرتبطة بالإنتاج والنقل، وفرض شروط تعاقدية طويلة الأجل تحدّ من قدرة الحكومة التشيلية على التدخل (Bucheli, 2005, p. 133).

وبموجب ذلك سعت الحكومات التشيلية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولا سيما خلال رئاسة غابرييل غونزاليس فيديلا، انتهاج سياسة أكثر استقلالية دون القطع مع المصالح الأمريكية، فقد سعت إلى تعديل عقود



الامتياز المبرمة مع الشركات الأمريكية من أجل زيادة حصة الدولة من الأرباح، وتحسين ظروف العمال المحليين، وفرض بعض أشكال الرقابة الضريبية، وذلك تحت غطاء السيادة الوطنية والتنمية الاقتصادية، إلا أن تلك المساعي بقيت محكومة بسقف محدد، إذ حرصت تشيلي على تجنب أية إجراءات قد تُفسر على أنها تهديد مباشر للاستثمارات الأمريكية، خشية تعرضها لعقوبات مالية، أو وقف المساعدات، أو حتى ضغوط دبلوماسية قد تمس استقرارها السياسي (Bucheli, 2005, p. 136).

وعلى الرغم من تقاطع المصالح الاقتصادية والاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتشيلي خلال النصف الثاني من عقد الأربعينيات، إلا أن العلاقة لم تخلُ من توترات متقطعة، برزت بشكل خاص في الجدل المتصاعد حول مسألة السيادة الاقتصادية. إذ سعت تشيلي، في سياق محاولات تعزيز دور الدولة في توجيه الاقتصاد، إلى فرض رقابة أكبر على قطاع المعادن، ولا سيما النحاس الذي ظل خاضعاً لهيمنة الشركات الأمريكية، وقد طرحت نخب تشيلية مختلفة اقتصادية وسياسية مطالب بإعادة التفاوض على الامتيازات القديمة، ووضع قيود على تحويل الأرباح إلى الخارج، وضمان استفادة أكبر للخرينة الوطنية من الثروات المعدنية (Rabe, 2012, p. 67).

لم تمر تلك التحركات دون انتباه في واشنطن، التي رأت في تصاعد تلك الخطابات نذراً باحتمال انزلاق تشيلي إلى توجهات تمس بالمصالح الأمريكية الحيوية. إلا أن الإدارة الأمريكية، وبدلاً من انتهاج أسلوب المواجهة المباشرة أو استخدام أدوات الضغط الصلبة، اختارت سياسة أكثر ليونة تقوم على (الاحتواء الاقتصادي) عبر أدوات التعاون الفني والاستثمار المشترك، فقد عمدت إلى تعزيز برامج التعاون في مجالات التكنولوجيا والتعدين والبنية التحتية، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات الأمريكية المباشرة الجديدة التي تُظهر مرونة أكبر حيال المطالب التشيلية (Rabe, 2012, p. 69).

وبالرغم من أن تلك الديناميكيات تبلورت بشكل أكبر في العقود اللاحقة، ففي الخمسينيات مثلت المرحلة التأسيسية للنهج الأمريكي في تشيلي، إذ حرصت إدارة الرئيس الأمريكي على ضمان استقرار النظام التشيلي، سياسياً واقتصادياً، عبر أدوات اقتصادية تضمنت تقديم المساعدات، وتوجيه الاستثمارات، والتأثير في البنية الإنتاجية لاسيما في قطاعات التعدين والزراعة، لذلك عدت سنوات 1952 – 1954 مرحلة حاسمة لفهم كيفية تشكل أدوات الضغط الاقتصادي الأمريكي التي تحولت لاحقاً إلى أدوات نفوذ إستراتيجي خلال الحرب الباردة (Esty, 2013, p. 8).

تميّزت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا الجنوبية، ولا سيما في دول المخروط الجنوبي مثل تشيلي، بتوجهات اقتصادية شديدة التأثير، وأحياناً متطرفة، عكست طبيعة التدخل غير المباشر الذي تبنته واشنطن آنذاك، وكانت تلك التوجهات الاقتصادية لم تكن مجرد سياسات تجارية أو مالية، بل كانت أدوات استراتيجية ذات آثار سياسية عميقة، سعت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان ولاء النظم السياسية في المنطقة، وتوجيه مساراتها الاقتصادية وفقاً لمصالحها الجيوسياسية الذي يعنى بتأثير العوامل الجغرافية على السياسة الدولية وصنع القرار، خلال مرحلة حرجة من بدايات الحرب الباردة (Rabe, 2012, p. xxxvi).

وسرعان ما مثلت السنوات التي سبقت عام 1952 مرحلة تمهيدية بالغة الأهمية أسهمت في رسم ملامح العلاقة المركبة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتشيلي، إذ شهدت تداخلاً واضحاً بين التعاون الاقتصادي والضغط السياسي، في ظل تصاعد التوترات الدولية الناتجة عن الحرب الباردة، فقد سعت واشنطن، عبر أدوات اقتصادية واستراتيجية متعددة، إلى ضمان استقرار تشيلي في محيطها الجغرافي والسياسي، من خلال الحفاظ على امتيازات



شركاتها، ولا سيما في قطاع النحاس، ودعم الحكومات المتعاونة مع التوجهات الغربية (Smith, 2013, p. 145).

في المقابل، واجهت تشيلي تحديات كثيرة منها الحفاظ على شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه الاستجابة للمطالب الشعبية المتزايدة بتحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي والسيادة الوطنية، وهو ما دفعها إلى انتهاج سياسة حذرة تحاول تعديل بعض جوانب العلاقة دون التسبب في قطيعة أو رد فعل أمريكي سلبي، وقد أسهم ذلك التوازن الهش في بلورة سياسة أمريكية أكثر حذرًا وواقعية تجاه تشيلي، كانت ملامحها واضحة عند عودة الجنرال كارلوس إيبانيز Carlos Ibanez (1952-1958) إلى السلطة عام 1952، إذ تعاملت واشنطن معه ضمن إطار إدراكها لخصوصية الحالة التشيلية، التي تجمع بين الحاجة إلى الاستقرار والانفتاح على خيارات وطنية مستقلة نسبيًا. (Smith, 2013, p. 146)

المبحث الثاني: التحولات في اتفاقية النحاس 1952: الانسحاب التشيلي وتداعياته على العلاقات الاقتصادية الثنائية

شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين منذ بداية عام 1952 صعوبات كثيرة، أبرزها ملف النحاس، إذ أعرب مسؤول أمريكي في وزارة الخارجية في 7 كانون الثاني 1952، عن قلقه إزاء التطورات المتسارعة في ملف النحاس في تشيلي، وفي المقابل حذر السفير التشيلي في واشنطن من أن أي محاولة أمريكية لتعديل أسعار النحاس دون التشاور مع الحكومة التشيلية قد تؤدي إلى تأميم كامل لذلك القطاع الحيوي، وهو ما أجازته مشروع قانون أقر مؤخرًا في البرلمان التشيلي، وعَدَّ المسؤول الأمريكي أن مثل تلك التهديدات تستند إلى معلومات مضللة مصدرها تقارير صحفية غير دقيقة، وأكد أن بلاده لا تفكر إطلاقًا في المساس باتفاق دولي حول أسعار النحاس من دون التنسيق مع تشيلي (F.R.U.S.No.220, January 7, 1952).

وأشار المسؤول الأمريكي إلى أن شركات النحاس الأمريكية تنظر بقلق بالغ إلى القوانين المقترحة في تشيلي، والتي قد تدفعها إلى إعادة النظر في حجم استثماراتها المستقبلية، ما قد ينعكس سلبيًا على الاقتصاد التشيلي، وفي المقابل، عدَّد المسؤول الأمريكي قائمة طويلة من أشكال الدعم التي قدمتها بلاده إلى تشيلي خلال العام السابق، شملت: منح قروض لتوسعة مصانع الصلب، وتسهيل الحصول على أولويات في واردات الفولاذ ومعدات تكرير النفط، وحل الخلافات العالقة مع البنك الدولي، وبيع طرادات بحرية بأسعار تفضيلية، والتفاوض على مساعدات عسكرية دون شروط مسبقة، وكذلك التوقيع على اتفاقية نحاس منحت تشيلي سعرًا أعلى من السوق الأمريكي (F.R.U.S.No.220, January 7, 1952).

وفي 25 كانون الثاني 1952، بعث مساعد وزير الخارجية الأمريكي توجيهًا سرّيًا إلى السفارة الأمريكية في تشيلي تناول فيه أزمة حادة في إمدادات النحاس الحيوية للبرنامج الدفاعي الأمريكي، مشيرًا إلى وجود عجز يُقدَّر بنحو 60 ألف طن خلال النصف الأول من العام، وقد طُرحت في اجتماع رفيع المستوى - حضره إلى جانب وزارة الخارجية ممثلون عن وزارة الدفاع والاقتصاد - مقترحات لتعزيز واردات النحاس، من بينها تقديم أسعار أعلى لتشيلي مقابل جزء من إنتاج شركات النحاس الأمريكية المحفوظ به داخل البلاد (F.R.U.S.No.222, January 25, 1952).



غير أن ممثلي وزارة الخارجية الأمريكية حذروا من تلك الخطوة، لسببين رئيسيين: أولاً، أن الوضع السياسي في تشيلي إزاء ملف النحاس كان حساساً للغاية، وأي تحرك من ذلك النوع قد يعرّض الاتفاقات القائمة للخطر، وثانياً، أن الكميات المحتملة من النحاس الإضافي لن تكون كافية لتبرير المخاطرة بالعلاقات السياسية مع سانتياغو، وبناءً على ذلك، أوصت الخارجية الأمريكية بأن تُشجّع الشركات الأمريكية العاملة في قطاع النحاس في تشيلي – مثل كينيكوت وأنكوندا – على زيادة إنتاجها، من خلال الضغط على الحكومة التشيلية للإسراع بإقرار تشريعات جديدة تتعلق بالضرائب وسعر صرف العملات الأجنبية، بما يحقق شروطاً أكثر ملاءمة للاستثمار الأمريكي. (F.R.U.S.No.222, January 25, 1952).

وفي السياق ذاته، جرى التنسيق لعقد اجتماع لاحق مع ممثلي الشركات الأمريكية الكبرى لبحث المسألة بصورة مفصلة، وطلبت الخارجية من السفارة الأمريكية في سانتياغو تقدير فرص تمرير القوانين المطلوبة، وتقديم أية مقترحات قد تسهم في تسريع العملية، إضافة إلى مواصلة تقديم تقارير مفصلة ودورية حول وضع قطاع النحاس في البلاد، نظراً لأهميته الاستراتيجية للولايات المتحدة في تلك المرحلة من الحرب الباردة (F.R.U.S.No.222, January 25, 1952).

عُقد اجتماع رسمي في واشنطن في 14 آذار 1952، ضمّ كلا من السفير التشيلي لدى الولايات المتحدة الأمريكية نيتو ديل ريو Nieto Del Rio ومستشار السفارة الاقتصادي من الجانب التشيلي، ومن الجانب الأمريكي تشارلز ويلسون Charles Wilson، مدير مكتب التعبئة الدفاعية، ومدير مكتب سياسات المواد الدولية في وزارة الخارجية، وجاء اللقاء استجابة لتوجيهات من الحكومة التشيلية بمواصلة النقاشات حول أسعار النحاس، الذي يُعد من أبرز صادرات تشيلي الاستراتيجية، وافتتح الجانب الأمريكي الاجتماع بالإشارة إلى تحسّن نسبي في وفرة النحاس داخل السوق الأمريكية، نتيجة زيادة الاعتماد على الألمنيوم كبديل جزئي في الصناعات الدفاعية، مما قلّل من الضغط على المخزون الأمريكي من النحاس، غير أن ممثل تشيلي أشار إلى استمرار شحّ المعروض من النحاس على المستوى الدولي، وإلى أن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في اللجنة الدولية للمعادن (IMC) ما يزال يطالب بحصص كبيرة لواشنطن. (F.R.U.S.No.223, March 14, 1952).

عرض مساعد وزير الخارجية الأمريكي إدوارد ميلر (Edward Miller) مشكلات بلاده، التي بدأت تواجه صعوبات في بيع حصتها البالغة 20% من إنتاج النحاس بسعر 54 سنتاً للرطل، معتبراً أنه من غير المنطقي أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية – وهي أغنى دولة في العالم – سعراً منخفضاً نسبياً، في حين تُرغم دول أوروبا التي تتلقى مساعدات مالية أمريكية على دفع أسعار أعلى، واقترح إيجاد سعر موحد للنحاس، ربما عند حدود 33.5 سنت للرطل، وانتقد إدوارد ميلر كذلك ازدواجية موقف بعض الدول التي تؤمن بحرية السوق وتسعير العرض والطلب في حالة الوفرة، بينما تفرض الرقابة والتدخلات عندما تنشأ الأزمات، وأوضح أن استقرار دخل الدول المنتجة للمواد الخام شرط ضروري لبناء ديمقراطيات قوية قادرة على مواجهة النزعات الشعبوية، وهو ما ينطبق على الحالة التشيلية. (F.R.U.S.No.223, March 14, 1952).

واقترح مساعد وزير الخارجية الأمريكي إدوارد ميلر أن تشتري الحكومة الأمريكية النحاس التشيلي بسعر أعلى مخصص للاستخدامات العسكرية فقط، ما دامت المنتجات العسكرية لا تدخل في احتساب البنية العامة للأسعار المحلية، لكن ويلسون رفض الفكرة، لصعوبة توزيع النحاس عالي السعر على آلاف المصانع الأمريكية المعنية بالإنتاج الدفاعي، إضافة إلى مخاوفه من آثار التضخم المتصاعد، ورغم ذلك، وأصرّ على أن الكميات التي



ستستوردها الولايات المتحدة الأمريكية من النحاس التشيلي لا تمثل سوى نصف احتياجاتها العسكرية، ويمكن توزيعها بسهولة على عدد محدود من المصانع الكبرى مثل مصانع الذخيرة وشركات الصناعات الثقيلة (F.R.U.S.No.223, March 14, 1952).

وسرعان ما شهد عام 1952 تحسناً في المباحثات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتشيلي بشأن صادرات النحاس، على خلفية اتفاق سابق يسمح للشركات الأمريكية بالتحكم في (80%) من إنتاج مناجم النحاس الكبيرة، مقابل سيطرة الحكومة التشيلية على (20%) المتبقية، ولم يتضمن الاتفاق مدة زمنية محددة، لكنه أتاح لتشيلي الانسحاب منه من جانب واحد بعد مرور عام، ما يعني إمكانية إنهائه بحلول منتصف أيار 1952 دون خرق صريح، وفي ضوء ذلك الوضع، عدت وزارة الخارجية أن موقف تشيلي التفاوضي قوي نسبياً، لعدة أسباب (F.R.U.S.No.224, March 31, 1952):

1. رغم انخفاض أسعار النحاس في السوق الحرة مؤخراً، إلا أنها لا تزال أعلى بكثير من السعر التفضيلي البالغ 27.5 سنتاً للرطل الذي تدفعه الولايات المتحدة الأمريكية.

2. اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النحاس التشيلي بنسبة تتراوح بين 15% إلى 20% من إجمالي احتياجاتها الدفاعية للربعين الثاني والثالث من عام 1952.

3. إذا قررت تشيلي الاستفادة من (أرباح) إضافية، فقد تلجأ إلى فرض ضرائب إضافية على أرباح الشركات الأمريكية أو حتى إلى تأميم جزئي للإنتاج، وهو خيار لا يبدو مرجحاً من قبل الحكومة، لكنه ممكن من الناحية التشريعية. (F.R.U.S.No.224, March 31, 1952)

وبالفعل واجهت الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 1952 أزمة حادة في تزويد الصناعات الدفاعية بالنحاس، الأمر الذي دفعها إلى النظر في رفع سعر شراء النحاس من تشيلي، رغم التردد الناتج عن حساسية الوضع السياسي الداخلي في تشيلي آنذاك، إذ اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على واردات النحاس التشيلية لتغطية نسبة تتراوح بين 15% إلى 20% من احتياجاتها، لكنها رفضت تقديم تنازلات كبيرة خشية إثارة ردود فعل سلبية داخل الكونغرس التشيلي أو المساس بمصالح المستهلك الأمريكي (F.R.U.S.No.225, April 2, 1952).

على الرغم من المحادثات المكثفة بين السفارة التشيلية في واشنطن ومسؤولي الخارجية الأمريكية، إلا أن الحكومة التشيلية قررت في نيسان 1952 إيقاف المفاوضات غير الرسمية حول تعديل أسعار النحاس، مستندة إلى قدرتها على بيع حصتها من الإنتاج بالسعر العالمي المرتفع دون الحاجة إلى اتفاق جديد. ورغم التوترات، حافظ الطرفان على حد أدنى من التفاهم لتجنب تقويض العلاقات الاقتصادية الثنائية أو اللجوء إلى إجراءات أحادية كفرض ضرائب تصديرية من الجانب التشيلي (F.R.U.S.No.225, April 2, 1952).

وأبلغ السفير التشيلي في واشنطن في 2 أيار 1952، وزارة الخارجية الأمريكية بأن حكومته قررت رسمياً الانسحاب من اتفاقية النحاس الموقعة عام 1951، مع نيتها فرض سيطرة كاملة على بيع الإنتاج، بموجب قانون تشيلي صدر في شباط من العام نفسه، وجاء ذلك القرار نتيجة لأزمة اقتصادية حادة وعجز في الميزانية تجاوز 50 مليون دولار، إلى جانب تصاعد المشاعر المعادية للولايات المتحدة في الداخل التشيلي، وعدم التوصل إلى اتفاق مرضٍ حول أسعار النحاس في المحادثات السابقة (F.R.U.S.No.226, May 2, 1952).



وقبول القرار التشيلي برد فعل أمريكي سلبي، إذ اعتبرت الاخيرة الاجراء الأحادي ضربة للعلاقات الثنائية واستثمار الشركات الأمريكية، وحذرت من تأثير ذلك على قدرة تشيلي في الحصول على قروض جديدة، كما أشار المسؤولون الأمريكيون إلى أن واشنطن التزمت بالاتفاق السابق وأبدت استعدادها للتفاوض، بينما لم تلتزم تشيلي بإصدار التشريعات الضريبية المتفق عليها، ورأت الولايات المتحدة الأمريكية في الخطوة التشيلية تقويضاً للثقة، ورفضاً للتفاهات الاقتصادية القائمة (F.R.U.S.No.226, May 2, 1952).

وفي تطورات الأزمة الاقتصادية والسياسية التي واجهتها تشيلي قبيل الانتخابات، أوضح الرئيس غونزاليس فيديلا للسفير الأمريكي في سانتياغو أن تسريب تفاصيل المفاوضات غير الرسمية حول أسعار النحاس، عبر وكالة الأسوشيتد برس وتصريحات مسؤولين أمريكيين، حدوث انهيار الأسعار في السوق الأوروبية وعجز الحكومة التشيلية عن بيع حصتها البالغة 20% بالسعر المتوقع. وهو ما أثار انتقادات داخلية شديدة، استغلها خصوم الحكومة والديماغوجيون لتأجيج الرأي العام ضد الاتفاقية المبرمة مع الشركات الأمريكية، وخلق مناخاً معادياً للولايات المتحدة (F.R.U.S.No.227, May 5, 1952).

أكد الرئيس التشيلي في 5 أيار 1952 رغبته في استئناف المفاوضات مع واشنطن، وطلب من نظيره الأمريكي الإعلان عن استعداده لذلك خلال مؤتمر صحفي، بهدف تهدئة الأوضاع الداخلية. وأعرب عن استيائه من اتهامات وجهت لحكومته بعدم تنفيذ التزاماتها فيما يخص أسعار الصرف، مشيراً إلى أن محاولاته لإصدار مرسوم لمعالجة الوضع أحيطت من قبل جهاز الرقابة ذي النفوذ الكبير. رغم ذلك، شدد الرئيس على أن حكومته لم تفكر أبداً في منع صادرات النحاس إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بل تحرص على استمرار العلاقات الإيجابية، رغم حساسية الوضع الداخلي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً (F.R.U.S.No.227, May 5, 1952).

خلال اجتماعه بالرئيس الأمريكي هاري ترومان في 8 أيار 1952، قدّم السفير التشيلي في واشنطن، فيليكس نيتو (Felix Neto)، مذكرة شديدة اللهجة تنقل موقف حكومته بشأن إنهاء اتفاقية النحاس الموقعة عام 1951، مطالباً برفع سعر الشراء الأمريكي إلى ما بين 33 و34 سنناً للرطل، أبدى الرئيس ترومان استيائه من تلك الخطوة، معتبراً أنها جاءت فجائية وغير مبررة، لا سيما وأن الاتفاق كان سينتهي تلقائياً في ذلك اليوم وفق التفاهم السابق، مؤكداً أن بلاده لطلما أبدت استعدادها للتفاوض على أسس عادلة (F.R.U.S.No.228, May 8, 1952).

أعرب ترومان عن خيبة أمله من النهج التشيلي، معتبراً أن الإنهاء الأحادي للاتفاق إلى جانب فشل الحكومة التشيلية في تنفيذ التزاماتها المالية تجاه الشركات الأمريكية يعادل فعلاً شبه مصادرة، مما يُهدد الاستثمارات الأمريكية في دول أخرى مثل فنزويلا، ورغم استعداده لدفع سعر عادل لقاء النحاس، شدد على رفضه لأي تفاوض مبني على الإكراه، وفي المقابل، عبّر السفير نيتو لمساعد وزير الخارجية إدوارد ميلر عن تفهمه لموقف واشنطن، وأقرّ بضعف التنسيق داخل حكومته، مشيراً إلى تناقض التعليمات التي تلقاها من وزارة الخارجية التشيلية (F.R.U.S.No.228, May 8, 1952).

أبلغ مساعد وزير الخارجية الأمريكي إدوارد ميلر السفير التشيلي في واشنطن فيليكس نيتو (Felix Neto) بقرار الولايات المتحدة الأمريكية إنهاء العمل بنظام التسعير الثنائي للنحاس وتحرير السوق، بحيث تكون الشركات الأمريكية مَحولة بشراء النحاس من الخارج بأسعار تُحدد بينها وبين البائع مباشرة، دون تدخل حكومي. ذلك الإجراء جاء استجابة لمجمل اعتراضات تشيلي على اتفاقية 1951، بما في ذلك تقسيم الإنتاج بنسبة 80 – 20%)، وسعر الشراء المنخفض، والمنافسة في الأسواق الأوروبية (F.R.U.S.No.229, May 20, 1952).



ورأى مساعد وزير الخارجية الأمريكي إدوارد ميلر في 23 أيار من العام نفسه ، قرار الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء الاتفاقية السابقة حول النحاس والتوجه نحو نظام السوق المفتوحة لم يكن فقط الإجراء الوحيد الممكن، بل كان أيضًا الخطوة الأذكى سياسيًا واقتصاديًا لتفادي الإذعان لما اعتبره ابتزازًا تشيليًا. وأكد أن التفاوض تحت الضغط سيُعرض بلاده لانتقادات داخلية ويُبقي على حالة عدم الرضا في الجانب التشيلي، كما عبّر عن قلقه من تنامي الخطاب المعادي للولايات المتحدة في تشيلي، محذرًا من أن الحكومة التشيلية قد تقع ضحية ذلك الخطاب، داعيًا إلى معاملة الشركات الأمريكية بعدالة في ما يخص الضرائب وسعر الصرف، ومُبدئًا تحفظه على مقترح إنشاء مؤسسة حكومية لبيع النحاس الذي طرحه الرئيس غونزاليس فيديلا، معتبرًا إياه نكرانًا لجميل الاستثمارات الأمريكية السابقة. (F.R.U.S.No.230, May 23, 1952)

المبحث الثالث : التوترات السياسية وأزمة النحاس في العلاقات الأمريكية-التشيلية في مرحلة حكم إيبانيز (1953-1952)

أعرب مساعد وزير الخارجية الأمريكي إدوارد ميلر في 9 أيلول 1952 عن قلقه العميق إزاء فوز كارلوس إيبانيز في الانتخابات الرئاسية التشيلية، مشيرًا إلى أن تلك النتيجة تشكل نكسة للعلاقات الأمريكية - التشيلية، لا سيما في ظل الخطاب الشعبي المناهض للولايات المتحدة الذي تبناه إيبانيز، وتلميحاته إلى إمكانية تأميم مناجم النحاس الأمريكية في تشيلي، وشدد ميلر على أن مثل ذلك الإجراء سيعد أخطر مساس بالمصالح الاقتصادية الأمريكية منذ تأميم النفط في المكسيك عام 1937، مؤكدًا أن تبعاته لن تقتصر على العلاقات الثنائية، بل ستطال صورة إدارة ترومان داخليًا. (F.R.U.S.No.231, September 9, 1952)

وأكد ميلر أن بلاده قدمت دعمًا غير مسبوق لتشيلي خلال السنوات السابقة، سواء عبر القروض أو برامج الدعم العسكري والاقتصادي، محذرًا من أن أي خطوة لتأميم النحاس دون تعويض عادل وسريع ستُدخل الاقتصاد التشيلي في أزمة ديون خانقة، وستؤدي إلى توقف كافة أشكال الإقراض الأمريكي. وأوصى بعدم إظهار أي مبادرة تجاه إيبانيز قبل تنصيبه رسميًا، والامتناع عن أي تصريحات علنية قد تُفسر كتدخل في الشأن التشيلي، مع التأكيد على تمسك واشنطن بسياسة الانفتاح والحوار، شريطة احترام المصالح المتبادلة. (F.R.U.S.No.231, September 9, 1952)

جرى حوار مباشر في اجتماع سري عُقد في منزل هال في العاصمة سانتياغو، بين ممثلين عن إدارة إيبانيز المقبلة وبين السفير الأمريكي بويرز وفريقه، تناول أبرز القضايا العالقة في العلاقات بين البلدين. أقرّ الطرف التشيلي، ممثلًا بتوريبيلانكا وباروس، بأن الحملة الإعلامية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية في الصحف الإيبانيزية مستوحاة من الخطاب البيروني، وتخدم المصالح الشيوعية في أمريكا الجنوبية، مع تقديم تعهد بوقفها فور تصديق الكونغرس على فوز إيبانيز. كما أكد المندوبان أن الإدارة الجديدة لا تنوي تأميم مناجم النحاس، ولن تستأنف علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي. (F.R.U.S.No.232, September 26, 1952)

كما أوضح الجانب الأمريكي أن أي تعامل تجاري لتشيلي مع دول الستار الحديدي التي بذلت فيها الاتحاد السوفيتي لعزل نفسه والدول التابعة له من التواصل المفتوح مع الغرب ودوله الحليفة في السلع الاستراتيجية سيضعها تحت طائلة القوانين الأمريكية، وقد بدا واضحًا أن تلك المسألة لم تكن محسوبة لدى إدارة إيبانيز. كما شدد الوفد الأمريكي على أن الاتفاق العسكري الموقع بين البلدين يصب في مصلحة تشيلي، وليس مفروضًا عليها، مطالبًا بموقف رسمي من إيبانيز قبل إرسال المعدات المجدولة في كانون الأول. وخلص الاجتماع إلى أن إيبانيز



قد يتجه إلى تعديل نهجه المعادي لواشنطن، خاصة بعد فوزه الكاسح، وأن إدارته تسعى بجدية للاستفادة من المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية المنتظرة (F.R.U.S.No.232, September 26, 1952).

ورصد تقرير مكتب شؤون أمريكا الجنوبية في كانون الثاني 1953 أبرز التحديات التي واجهت العلاقات الأمريكية – التشيلية عقب انتخاب الجنرال كارلوس إيبانيز دي كامبوس. فعلى الرغم من حملته الانتخابية ذات الطابع المعادي للولايات المتحدة، سعى إيبانيز بعد تنصيبه إلى احتواء التيارات المتطرفة داخل تحالفه، ولا سيما العناصر المؤيدة لبيرون والشيوعيين والنازيين السابقين، وأشار التقرير إلى أن النظام السياسي في تشيلي قائم على الديمقراطية الدستورية، لكن تعددية الأحزاب تُضعف فعالية السلطة التشريعية، وتُفضي عادةً إلى حكومات ائتلافية هشة. وحذّر من سياسات الحكومة الجديدة الساعية إلى إنشاء تكتلات اقتصادية لاتينية للضغط على واشنطن، إلى جانب استمرار حملات الصحافة المعادية، ما يُهدد بتدهور إضافي في العلاقات الثنائية (F.R.U.S.No.233, January 13, 1953).

كما أوضح التقرير أن الحكومة التشيلية، رغم تحقيقها أرباحًا إضافية تجاوزت (80) مليون دولار، واجهت أزمة مالية مماثلة لتلك التي دفعتها إلى إلغاء الاتفاق السابق، وهدد وزير المالية ضمناً باللجوء إلى تأمين المناجم أو تصدير النحاس إلى دول الكتلة الشيوعية في حال عدم حصول تشيلي على قروض أمريكية عاجلة. وخلص التقرير إلى أن الحل لا يكمن في تقديم مساعدات غير مشروطة إلى تشيلي، بل في ربط الدعم الأمريكي ببرنامج إصلاح اقتصادي جذري يشمل ضبط الإنفاق، وإلغاء الدعم الحكومي، وتحرير الأسواق، وتنويع مصادر الدخل، ورأى التقرير أن تلك الإجراءات وحدها كفيلة بحماية الاستقرار الديمقراطي والاقتصادي في تشيلي، والحفاظ على العلاقات الثنائية مع واشنطن. (F.R.U.S.No.234, June 15, 1953).

تقدّم وفد تشيلي رسمي في مطلع آب 1953، بقيادة السفير جارا وممثلين عن البنك المركزي إلى وزارة الخارجية الأمريكية بطلب عاجل لشراء الولايات المتحدة الأمريكية (100,000) طن من النحاس التشيلي المتراكم بهدف إدراجه ضمن مخزون الطوارئ الأمريكي، وقد أكد الوفد أنّ ذلك الطلب يأتي في إطار أزمة حادة تعاني منها تشيلي نتيجة عدم القدرة على بيع النحاس بالسعر الحكومي المرتفع (35.5 سنناً للرتل)، ما دفع شركات أمريكية إلى تقليص الإنتاج، مهددة بزيادة البطالة والتوتر السياسي الداخلي. وأبدى الجانب التشيلي استعداده لمناقشة إصلاحات ضريبية وتنظيمية لتحسين بيئة الاستثمار في قطاع النحاس، وأكد التزام الحكومة الجديدة بتوفير مناخ جاذب للاستثمارات الأمريكية الخاصة (F.R.U.S.No.235, August 4, 1953).

قدّمت وزارة التجارة الأمريكية في آب 1953 مذكرة داخلية تقترح آلية بديلة للتعامل مع أزمة النحاس التشيلية، في ظل تراكم أكثر من 75,000 طن من النحاس غير المباع بسبب السعر الرسمي المرتفع (35.5 سنناً للرتل). أبدى ممثلو الحكومة التشيلية استعدادًا لتنفيذ إصلاحات اقتصادية مهمة، شملت استبدال النظام القائم بضريبة دخل جديدة وسعر صرف تفضيلي يبلغ 110 بيزوس للدولار، إضافة إلى منح الشركات الأمريكية حرية بيع النحاس في السوق العالمية (F.R.U.S.No.236, August 10, 1953).

وردًا على الطلب التشيلي بشراء مباشر من قبل الحكومة الأمريكية، اقترحت المذكرة آلية (ضمان شراء مؤجل) - (Put Option) بقيمة (50) مليون دولار، تمتد لخمس سنوات، بحيث تشتري شركات كينيكوت وأنكوندا الكمية من تشيلي على أن تتمتع بحق بيعها للحكومة الأمريكية في نهاية المدة بسعر محدد (25 سنناً)، ويُفترض أن تغطي تلك الخطة جزءًا من التزامات تشيلي وتخفف العبء عن الخزنة الأمريكية دون تأثير فوري على الدين العام، مع



تحفيز بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا في تشيلي وتشجيع الاستثمار الصناعي المحلي من قبل الشركات الأمريكية. (F.R.U.S.No.236, August 10, 1953)

ناقش مسؤولون أمريكيون كبار من وزارات الخارجية، التجارة، الخزانة، والدفاع، إضافة إلى مكتب التعبئة الدفاعية، في اجتماع عُقد في 12 آب 1953، الأزمة المتعلقة بتراكم مخزون النحاس غير المباع في تشيلي نتيجة الأسعار المرتفعة المفروضة من الحكومة التشيلية، واستعرض مساعد وزير التجارة أندرسون مقترحًا بديلاً عن الشراء المباشر، يتضمن اتفاقًا تجاريًا بين شركات النحاس الأمريكية والحكومة التشيلية للتعامل مع الكميات المتراكمة. (F.R.U.S.No.238, August 13, 1953)

كما أكد جون كابوت (الخارجية) الحاجة الملحة لمساعدة تشيلي في تنفيذ إصلاحاتها المالية والنقدية، بينما شدد أندرو أوفربي (الخزانة) على صعوبة الموافقة على شراء حكومي مباشر بسبب الأوضاع المالية الأمريكية، واتفق المجتمعون على إجراء مشاورات فورية مع شركتي "كينيكوت" و"أنكوندا"، لمعرفة مدى استعدادهم لتحمل المسؤولية بالتعاون مع الحكومة التشيلية، على أن تُعرض النتائج لاحقًا على مجلس التعبئة الدفاعية وربما على مجلس الأمن القومي. (F.R.U.S.No.238, August 13, 1953)

وفي اجتماع مجلس التعبئة الدفاعية الرابع والأربعين، المنعقد في 19 آب 1953، طُرحت بشكل مفاجئ قضية طلب الحكومة التشيلية من الولايات المتحدة الأمريكية شراء (100,000) طن من النحاس لتخزينه في الاحتياطي الاستراتيجي. وعرض مساعد وزير الخارجية جون كابوت تفاصيل الأزمة الاقتصادية التي تواجهها تشيلي، مشيرًا إلى السياسات الحكومية الخاطئة، ومنها شراء النحاس محليًا بسعر منخفض وبيعه بسعر مرتفع في الأسواق العالمية، سببًا لتراكم نحو (85,000) طن من النحاس غير المباع. (F.R.U.S.No.239, August 19, 1953)

وبناءً على تقرير الاستخبارات الوطنية الأمريكية المؤرخ في 24 آب 1953، بدا الوضع في تشيلي خلال رئاسة كارلوس إيبانيز يتسم بأزمة اقتصادية خانقة وتراجع في الاستقرار السياسي. أدت التضخمات المتسارعة، مع اعتماد الحكومة على تصدير النحاس كمصدر رئيسي للدخل، وتنامي الضغوط من القوى الراديكالية واليسارية، وسط ضعف الأغلبية في الكونغرس وافتقار الرئيس لدعم حزبي منظم. وعلى الرغم من أن إيبانيز تمكن في البداية من السيطرة على الأنشطة الشيوعية، فإن التقرير حذر من أن استمرار التدهور الاقتصادي قد يمنح الشيوعيين فرصة أكبر للتغلغل بين صفوف العمال وتحريك الشارع. (F.R.U.S.No.240, August 24, 1953)

المبحث الرابع : التفاوض المشروط وتوازن المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وتشيلي 1954

استأنفت الاجتماعات الثنائية في 30 تشرين الثاني 1953 من مفاوضات النحاس بين الولايات المتحدة الأمريكية وتشيلي، وطرح الجانب التشيلي مقترحًا جديدًا لتجاوز العقبة الأساسية التي تتمثل في عدم قدرة الحكومة التشيلية على تنفيذ إصلاحات قانونية فورية تُرضي الشركات الأمريكية. اقترح ماكينا خطة تقضي بشراء الولايات المتحدة الأمريكية 100,000 طن من النحاس بسعر 30 سنتًا للرطل، تدفع فورًا قيمة 50,000 طن، بينما تُؤجل



الدفعة الثانية حتى تمرير تشيلي للتشريعات المطلوبة خلال مدة أقصاها ستة أشهر (F.R.U.S.No.245, October 30, 1953)

وافق الفريق الأمريكي من حيث المبدأ على ذلك المقترح، بشرط ادراج شرط زمني واضح وألا يُسمح لتشيلي بالتراجع في حال ارتفعت الأسعار خلال المهلة، إذ سيظل من حق الحكومة الأمريكية مطالبة بتسليم الكمية الثانية بالسعر المتفق عليه، كما أكد الجانب الأمريكي ضرورة التنسيق المشترك بشأن صيغة الإعلان الرسمي وتبادل المذكرات السرية، وقد وعد الجانب التشيلي بعرض النص المقترح على حكومته للموافقة النهائية (F.R.U.S.No.245, October 30, 1953).

وأعرب وزير الخارجية التشيلي توبياس باروس، خلال لقائه بمسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية في 11 كانون الثاني 1954 عن رغبته في تعزيز العلاقات الودية بين البلدين، مؤكداً وقوف بلاده إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الشيوعية، لا سيما في أفق مؤتمر كراكاس. كما شدد على أهمية الدعم الاقتصادي الأمريكي لدول أمريكا الجنوبية، وتطلع بلاده إلى تنويع مصادر دخلها من خلال تنمية الزراعة واستغلال اليورانيوم (F.R.U.S.No.246, January 11, 1954).

بينما أوضح المسؤولون الأمريكيون أن صفقة شراء النحاس من تشيلي لا تزال مرتبطة بتحقيق تقدم ملموس في تحسين بيئة الاستثمار للشركات الأمريكية، مؤكداً أن المخزون الاستراتيجي لا يتطلب شراء كميات إضافية ما لم تكن هناك إجراءات إصلاحية فعلية. وقد أبدى الوزير التشيلي استعداداً للعمل بسرعة لحل ملف النحاس، بينما عبر الجانب الأمريكي عن تفهمه لأهمية التعاون الاقتصادي في إطار مؤتمر كراكاس المرتقب، مشيرين إلى استمرار المساعدات الفنية وعدم تقليصها في عام 1955 (F.R.U.S.No.246, January 11, 1954).

وأوضح السفير بولاك أن الرأي العام والبرلمان التشيلي ينظران إلى مشروع القانون المتعلق بتحسين شروط عمل شركات النحاس الأمريكية كتنازل فرضته الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مفاوضات شراء مخزون النحاس. وأشار إلى أن الحكومة التشيلية بدأت تتخذ موقفاً أكثر إيجابية تجاه الشركات، فصاغت مشروع قانون بالتشاور معها، وتعهدت بالدفاع عنه في البرلمان حتى عبر استخدام حق النقض ضد أي تعديلات ضارة (F.R.U.S.No.248, February 19, 1954).

أقرّ مجلس التعبئة الدفاعية في 26 آب 1953 أن من مصلحة الأمن القومي الأمريكي شراء ما يصل إلى 100 ألف طن قصير من النحاس التشيلي بسعر السوق عند التسليم، بشرطين: تعهد سانتياغو بعدم البيع للكتلة السوفيتية، وإزالة الممارسات الاقتصادية التي تُقوّض استثمارات الشركات الأمريكية وتجعل تشيلي مورداً غير مستقر. وبناءً على مفاوضات لاحقة، أوصت وزارة الخارجية في 1 آذار/مارس 1954 بإتمام الشراء فوراً بسعر 30 سنناً للبرطل مُسلماً في الولايات المتحدة الأمريكية، مع الإشارة إلى توافر كميات جاهزة (نحو 76 ألف طن مخزّنة في الولايات المتحدة الأمريكية و103 آلاف طن في تشيلي، بينها 24 ألف طن قابلة للبيع الفوري)، وبأن السلطة التنفيذية التشيلية وافقت مبدئياً على شرط عدم البيع للكتلة السوفيتية بانتظار تأكيد خطي (F.R.U.S.No.251, March 11, 1954).

ربطت الولايات المتحدة الأمريكية الصفقة أيضاً بمسار إصلاحي داخلي في تشيلي: مشروع قانون قُدِّم للبرلمان ويحظى بتأييد الرئيس وحكومته وتوصية مجلس الشيوخ، ويتضمن تحويل العبء إلى ضريبة دخل، وسعر



صرف غير تمييزي، وإلغاء فرق السعر الحكومي، وإعادة حق التسويق للشركات الأمريكية، مع وعد رئاسي باستخدام الفيتو ضد أي تعديلات مُسيئة. لكن مع عدم ضمان مرور القانون، حذّر الجانب الأمريكي من أن الإيحاء بفرض شروط تشريعية قد يُسقط النص في البرلمان؛ لذا طُرحت فكرة توقيع عقد الشراء مُسبقًا (متى وصل التعهّد الخطي بمنع البيع للكتلة السوفيتية) لإظهار احترام استقلال القرار التشريعي، وتحقيق توازن بين أهداف واشنطن الدفاعية-الاقتصادية ومقتضيات الاستقرار السياسي في تشيلي. (F.R.U.S.No.251, March 11, 1954).

وناقش مساعد وزير الخارجية الجنرال سميث مع عدد من كبار المسؤولين تطورات ملف شراء 100,000 طن من النحاس من تشيلي، بعد ورود تقارير من سانتياغو تفيد بإعلان الحكومة التشيلية نيتها استكشاف إمكانية بيع النحاس للكتلة السوفيتية. وأثار الإعلان قلقًا من استمرار الحكومة التشيلية فرض الإنتاج المرتفع على الشركات الأمريكية، مما يفاقم من تراكم الفائض ويقوّض مبررات الصفقة (F.R.U.S.No.253, March 18, 1954).

أُعيد التأكيد على أن قرار مجلس الوزراء الأمريكي بالمضي في الصفقة مشروط بضمانات تشيلية واضحة بشأن عدم التوريد للاتحاد السوفيتي. طرح الدكتور فليمغ إمكانية تقسيط الشراء لتقليل الزخم في السوق، لكن الجانب الدبلوماسي عارض الفكرة بشدة، مشيرًا إلى أن ذلك سيُفسّر في سانتياغو بأنه تراجع أمريكي وقد يضر بالعلاقات الثنائية أكثر من الامتناع عن الشراء. خلص الاجتماع إلى تأجيل أي خطوة تنفيذية لحين تلقّي تقييم إضافي من السفير بيولاك في تشيلي، وخاصةً حول ما إذا كان الإعلان المسبق عن نية الشراء سيساعد في انتزاع الضمانات المطلوبة بشأن التجارة مع الكتلة الشرقية (F.R.U.S.No.253, March 18, 1954).

أبلغ وزير الخارجية نظيره في مكتب التعبئة الدفاعية بأن السفير الأمريكي في تشيلي، السفير بيولاك، أكد حصوله على مذكرة رسمية من الحكومة التشيلية تفيد بموافقة الرئيس ومجلس الوزراء على الاستمرار في حظر بيع النحاس – من أي مصدر – إلى الكتلة السوفيتية. كما وافقت الحكومة التشيلية على اعتماد نظام المراقبة المعروف بـ IC/DV كإجراء لضبط الصادرات، وفيما يخص تقليص الإنتاج، فقد تعهد كل من الرئيس التشيلي ووزير الخارجية والمالية بالسماح بخفض الإنتاج لدى الشركات الأمريكية العاملة في قطاع النحاس بعد الثالث من نيسان، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع نقابات التعدين، علمًا بأن بعض التخفيضات كانت قد جرت مسبقًا، وقد تم توضيح تفاصيلها في رسالة سابقة بتاريخ 23 آذار. (F.R.U.S.No.254, March 26, 1954).

وعليه، أبلغ السفير بيولاك الحكومة التشيلية بأن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للمضي قدمًا في صفقة شراء 100,000 طن قصير من النحاس التشيلي بسعر 30 سنًا للرطل، استنادًا إلى قرار مجلس الوزراء الأمريكي في 12 آذار، وطالب الوزير، بناءً على ذلك، بتفويض إدارة الخدمات العامة ببدء التفاوض فورًا مع الشركات لإتمام عقد الشراء (F.R.U.S.No.254, March 26, 1954).

وشهدت العلاقات الأمريكية – التشيلية خلال النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين تعقيدات سياسية واقتصادية متزايدة، تمثلت في ضعف الحكومة التشيلية بقيادة كارلوس إيبانيز، وتفكك المشهد الحزبي الداخلي، وغياب القيادة التنفيذية الفاعلة. فقد أدى الفشل في تحقيق الوعود الانتخابية بمحاربة الفساد والتضخم إلى أزمات متلاحقة على صعيد الائتلافات الحكومية، ليوثر الوضع السياسي الهش على قدرة تشيلي في تمرير إصلاحات اقتصادية ضرورية، ومنها تشريعات تخص قطاع النحاس الذي كان يمثل شريان الاقتصاد الوطني ومصدرًا رئيسيًا للإيرادات والعملات الصعبة. ورغم محاولات إعادة تنظيم العلاقة مع الشركات الأمريكية العاملة في قطاع



النحاس من خلال مشروع قانون جديد، ظلت الانقسامات الحزبية وغياب الإجماع داخل الكونغرس عوامل معطلة للمعالجة الجذرية (F.R.U.S.No.255, May 12, 1954).

وأظهرت الولايات المتحدة الأمريكية حذرًا متزايدًا من تكرار منح المساعدات أو إبرام صفقات جديدة قبل أن تُنفذ تشيلي وعودها السابقة. فبرغم الأرباح الكبيرة التي حققتها تشيلي من بيع النحاس بأسعار مرتفعة في سنوات الازدهار، فشلت في كبح التضخم أو ضبط ميزان مدفوعاتها. وحذرت الوثيقة من أن تكرار المساعدات دون شروط صارمة سيؤدي إلى نتائج عكسية، سواء لتشيلي أو للمصالح الأمريكية، ويعزز من اعتماد النخب الحاكمة في سانتياغو على الدعم الخارجي بدلاً من الإصلاح الداخلي (F.R.U.S.No.256, June 4, 1954).

وسرعان ما عقد اجتماع في 27 تشرين الثاني 1954 بين وزير المالية التشيلي خورخي برات وممثلين عن الخارجية الأمريكية، طُرحت سلسلة من المطالب الاقتصادية العاجلة من الجانب التشيلي، شملت توريد كميات من القمح والزيت النباتي والقطن في إطار برنامج الفوائض الزراعية الأمريكي، مع طلب استخدام العائدات المحلية الناتجة عن تلك المبيعات في مشاريع البنية التحتية، مثل إنشاء الطرق. عبّر الوزير التشيلي عن رغبة بلاده في تقليص الاعتماد على الدولار وتحقيق قدر من القابلية للتحويل (convertibility) عبر دعم مالي مباشر من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي وصندوق النقد الدولي. كما طُرحت فكرة بيع مصفاة النفط المملوكة للدولة كمصدر بديل للتمويل، غير أن الوزير أشار إلى عقبات سياسية محتملة تعيق مثل تلك الخطوة (F.R.U.S.No.257, November 27, 1954).

وفي المقابل، أبدى الجانب الأمريكي استعداده للنظر في دعم تلك الطلبات ضمن شروط محددة تتعلق بأسعار الصرف واستخدامات العملة المحلية، لكنه رفض فكرة عقد صفقة جديدة لشراء (100,000) طن من النحاس، معتبراً أن ذلك غير واقعي في ظل الظروف الراهنة. وقد اقترح نائب الوزير هربرت هوفر (Herbert Hoover) في 27 تشرين الثاني 1954 إمكانية بيع إنتاج الحقول النفطية التشيلية المثبتة فنياً، لتوفير سيولة فورية للحكومة، مؤكداً أن القيمة السوقية لذلك الأصل يمكن تحديدها بدقة مقارنة بحقوق الامتياز غير المطورة. وقد أثارت تلك المقترحات اهتمام الوفد التشيلي، مع التلميح بإمكانية دراستها لاحقاً بعد العودة إلى سانتياغو (F.R.U.S.No.257, November 27, 1954).

الخاتمة

- أظهرت الدراسة أن معدن النحاس كان يشكّل حجر الزاوية في العلاقات الأمريكية – التشيلية خلال المدة 1952–1954، ليس فقط لكونه مورداً اقتصادياً مهماً، بل لأنه ارتبط بالأمن القومي الأمريكي وبرامج التعبئة الدفاعية التي اتخذت أولوية قصوى بعد الحرب العالمية الثانية.
- بدأ العامل الاقتصادي المحرك الأساسي للعلاقات الأمريكية – التشيلية، يحكمها الموقع الجغرافي الذي سيطر بوضوح في رسم تلك العلاقة .
- كشفت المراسلات الرسمية بين وزارتي الخارجية في البلدين عن حساسية موقف واشنطن من أي محاولات تشيلية لتعديل الاتفاقيات أو تأمين الشركات الأمريكية، إذ رأت فيها تهديداً لمصالحها الاقتصادية وقد تُحفّز دولاً أخرى في أمريكا الجنوبية على سلوك النهج ذاته.



- بيّنت الدراسة أن الحكومة التشيلية، تحت ضغط الأزمات المالية والسياسية الداخلية، استخدمت ملف النحاس كورقة ضغط لتحقيق مساعدات اقتصادية، لكنها واجهت في المقابل شروطاً أمريكية صارمة تتعلق بالاستثمار، والتشريعات الضريبية، ومنع التصدير إلى الكتلة الشرقية.
- أبرزت الوثائق أن إدارة ترومان، ومن بعدها إدارة أيزنهاور، فضلتا المفاوضات غير العلنية، وابتعدتا عن التصعيد الإعلامي، حفاظاً على صورة الولايات المتحدة الأمريكية وحماية لمصالح الشركات الأمريكية في تشيلي، مع ربط أي صفقة بشراء النحاس بشروط سياسية واقتصادية دقيقة.
- على الرغم من توقيع اتفاقيات عدة لشراء النحاس، بقيت العلاقة يشوبها التوتر، خاصةً مع غياب الثقة في تنفيذ الحكومة التشيلية لالتزاماتها، وهو ما دفع بواشنطن استخدام أسلوب (الشراء المشروط) كأداة لضمان الاستقرار دون الظهور بمظهر المتدخل المباشر.
- يمكن القول أن العلاقة بين واشنطن وسانتياغو خلال تلك المدة تعكس نمطاً واسعاً من العلاقات الأمريكية – اللاتينية في سياق الحرب الباردة، حيث تحوّل الاقتصاد إلى وسيلة تأثير رئيسية، فيما شكلت الموارد الطبيعية، مثل النحاس، ساحة صراع غير معلن بين النفوذ الأمريكي والطموحات السيادية لدول الجنوب.
- وعلى العموم فالسيطرة الأمريكية لم تكن قابلة للتفاوض فقد سعت إلى وجود نفوذ اقتصادي وهيمنة سياسية لضمان وجودها في تشيلي خلال الحرب الباردة .

المصادر

- Bucheli, M. (2005). *Bananas and Business: The United Fruit Company in Colombia, 1899–2000*. New York: NYU Press.
- Esty, F. (2013). *An Analysis Of U.S.- Economic Policy Toward Chile During The Cold War*. Lewisburg: Bucknell University.
- F.R.U.S.No.220. (January 7, 1952). *The Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Miller) to the Ambassador in Chile (Bowers)*. Washington: The American Republics, Volume IV.
- F.R.U.S.No.222. (January 25, 1952). *The Secretary of State to the Embassy in Chile*. Washington: The American Republics, Volume IV.
- F.R.U.S.No.223. (March 14, 1952). *Memorandum of Conversation, by the Director of the Office of International Materials Policy (Brown)*. Washington: The American Republics, Volume IV.
- F.R.U.S.No.224. (March 31, 1952). *Draft Position Paper Prepared in the Department of State*. Washington: The American Republics, Volume IV.



F.R.U.S.No.225. (April 2, 1952). *Memorandum of Conversation, by Milton Barall of the Office of South American Affairs*. Washington: The American Republics, Volume IV.

F.R.U.S.No.226. (May 2, 1952). *Memorandum of Conversation, by Milton Barall of the Office of South American Affairs*. Washington: The American Republics, Volume IV.

F.R.U.S.No.227. (May 5, 1952). *The Ambassador in Chile (Bowers) to the Department of State*. Santiago: The American Republics, Volume IV.

F.R.U.S.No.228. (May 8, 1952). *The Secretary of State to the Embassy in Chile*. Washington: The American Republics, Volume IV.

F.R.U.S.No.229. (May 20, 1952). *Memorandum of Conversation, by Milton Barall of the Office of South American Affairs*. Washington: The American Republics, Volume IV.

F.R.U.S.No.230. (May 23, 1952). *The Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Miller) to the Ambassador in Chile (Bowers)*. Washington: The American Republics, Volume IV.

F.R.U.S.No.231. (September 9, 1952). *The Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Miller) to the Ambassador in Chile (Bowers)*. Washington: The American Republics, Volume IV.

F.R.U.S.No.232. (September 26, 1952). *The Ambassador in Chile (Bowers) to the Department of State*. Santiago: The American Republics, Volume IV.

F.R.U.S.No.233. (January 13, 1953). *Memorandum by Milton Barall of the Office of South American Affairs to the Director of That Office (Atwood)*. Washington: The American Republics, Volume IV.

F.R.U.S.No.234. (June 15, 1953). *Memorandum by the Director of the Office of South American Affairs (Atwood) to the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Cabot)*. Washington: The American Republics, Volume IV.

F.R.U.S.No.235. (August 4, 1953). *Memorandum of Conversation by Milton Barall of the Office of South American Affairs*. Washington: The American Republics, Volume IV.



- F.R.U.S.No.236. (August 10, 1953). *Memorandum by the Assistant Secretary of Commerce for International Affairs (Anderson) to the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Cabot)*. Washington: The American Republics, Volume IV.
- F.R.U.S.No.238. (August 13, 1953). *Memorandum of Conversation, by the Director of the Office of South American Affairs (Atwood)*. Washington: The American Republics, Volume IV.
- F.R.U.S.No.239. (August 19, 1953). *Minutes of the 44th Meeting of the Defense Mobilization Board, Held in Washington*. Washington: The American Republics, Volume IV.
- F.R.U.S.No.240. (August 24, 1953). *National Intelligence Estimate*. Washington: The American Republics, Volume IV.
- F.R.U.S.No.245. (October 30, 1953). *Memorandum of Conversation, by Milton Barall of the Office of South American Affairs*. Washington: The American Republics, Volume IV.
- F.R.U.S.No.246. (January 11, 1954). *Memorandum of Conversation, by Milton Barall of the Office of South American Affairs*. Washington: The American Republics, Volume IV.
- F.R.U.S.No.248. (February 19, 1954). *The Ambassador in Chile (Beaulac) to the Department of State*. Santiago: The American Republics, Volume IV.
- F.R.U.S.No.251. (March 11, 1954). *Summary Memorandum Prepared in the Office of Defense Mobilization*. Washington: The American Republics, Volume IV.
- F.R.U.S.No.253. (March 18, 1954). *Memorandum of Conversation, by the Deputy Director of the Office of International Materials Policy (Evans)*. Washington: The American Republics, Volume IV.
- F.R.U.S.No.254. (March 26, 1954). *The Secretary of State to the Director of the Office of Defense Mobilization (Flemming)*. Washington: The American Republics, Volume IV.



F.R.U.S.No.255. (May 12, 1954). *Memorandum by the Director of the Office of South American Affairs (Atwood) to the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Holland)*. Washington: The American Republics, Volume IV.

F.R.U.S.No.256. (June 4, 1954). *Memorandum by the Director of the Office of South American Affairs (Atwood) to the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Holland)*. Washington: The American Republics, Volume IV.

F.R.U.S.No.257. (November 27, 1954). *Memorandum by the Director of the Foreign Operations Administration (Stassen) to the Secretary of State*. Washington: The American Republics, Volume IV.

Leonard, T. M. (1984). *The United States and Central America, 1944–1949: Perceptions of Political Dynamics*. Tuscaloosa: University of Alabama Press.

Meyer, P. J. (2012). *Chile: Political and Economic Conditions and U.S. Relations*. New Jersey: Analyst in Latin American Affairs .

Pike, F. B. (1995). *FDR's Good Neighbor Policy: Sixty Years of Generally Gentle Chaos*. Austin: University of Texas Press.

Rabe, S. G. (2012). *The Killing Zone*. New York: Oxford University Press.

Schoultz, L. (1998). *Beneath the United States: A History of U.S. Policy Toward Latin America* . Cambridge: Harvard University Press.

Smith, P. H. (2013). *Talons of the Eagle: Latin America, the United States, and the World*. New York: Oxford University Press.